مفهوم الخوصصة في الفقه القانوني – دراسة تحليلية –

الدكتور: عبد الرزاق بوضياف
أستاذ محاضر قسم أ – جامعة سطيف 2-

مقدمة

تعد فكرة تبني الدولة للاقتصاد وتسييره وفق أساليبها وأدواتها البيروقراطية بمثابة رد فعل على الحركات الاستعمارية التي سيطرت على البلدان النامية،ونهبت ثرواتها،إذ كان لابد عليها بعد أن استعادت سيادتها واستقلالها أن تتحمل إدارة الاقتصاد القومي وحمايته ،وقد ترتب عن هذه الإدارة الحكومية آثار سلبية ،كرداءة الجودة في المنتجات،والبطالة المقنعة،واللجوء إلى القروض الأجنبية لاسيما من المؤسسات المالية الدولية ــ كصندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي ــ مما أدى إلى اختلال التوازن المالي ،وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته إذ أشار قبل قرون إلى أنّ اشتغال السلطان بالتجارة يفسد السلطان ويفسد التجارة .

وانطلاقا من ذلك كان لزاما على الحكومات الظفر بإصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا من خلال تقرير سياسة الخوصصة المتمثلة في نقل ملكية المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص حسب المفهوم التقليدي .

وتعود نشأة هذه السياسة الاقتصادية إلى تبنّي حكومة تاتشر ببريطانيا لبرنامج خصخصة المشروعات والمرافق العامة .

ويعد التحول إلى القطاع الخاص من أبرز التغيّرات التّي اتسمت بها اقتصاديات العالم،
فهو موضوع الساعة دوليا وداخليا ،ونظرا لأهميته وارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني والدولي ظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي تدعو إلى تبنّي هذه السياسة الإصلاحية إلاّ أنّ ذلك يتطلب وضع تنظيم قانوني يجسد أبعادها وشروط و تقنيات تطبيقها.

من هن تصبح الخوصصة مطلبا،وطريقا يتعين فهمه والإحاطة به قبل استخدامه كعلاج ، وهذا ما يستدعي منّا التطرق في هذا البحث البسيط إلى ماهية الخوصصة من خلال إتباع الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم الخوصصة
المطلب الأول: تعريف الخوصصة لغة واصطلاحا
المطلب الثاني: خصائص الخوصصة
المبحث الثاني : صور الخوصصة،مبرراتها والصعوبات التي تواجهها
المطلب الأول: أشكال الخوصصة
المطلب الثاني : الخوصصة بين مبررات تبنيها والصعوبات التي تعتريها.

www.manaraa.com

المبحث الأول : مفهوم الخوصصة

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تعريف الخوصصة لغة واصطلاحا في المطلب الأول ،ثمّ نشير إلى مزايا وعيوب هذا النظام في المطلب ثاني.

المطلب الأول : تعريف الخوصصة لغة واصطلاحا

إنّ عملية التحول إلى القطاع الخاص لها معاني لغوية وأخرى علمية عديدة – والتي تهمّنا في هذا البحث – وقبل الخوض في تعريف الخوصصة اصطلاحا لابد أولا من التعرف على الأصول اللغوية لهذه الكلمة.

الفرع الأول : التعريف اللغوي الخوصصة

كلمة خوصصة مشتقة من الفعل الثلاثي خصص ومعنى خصّه بالشّيء أي جعله[1]خصوصيا،واختصه بالشيء أي جعله خاصا به ،والخاص هو ضد العام ،وكلمة خص تعني انفرد بالشيء.ولتأكيد معنى الفعل الثلاثي خصص يكرر الحرفين الأولين<خ>،<ص> من المصدر الثلاثي للفعل وتصبح الكلمة خصخص وتعني تعظيما وتأكيدا لكلمة خصص.

ورغم أن الخوصصة كمصطلح ظهرت في قواميس اللغة بأوائل الثمانينات ،إلا أنّ كتب التاريخ تبيّن أنّ الخوصصة وجدت منذ أواخر القرن 16م أثناء الصراع بين إسبانيا والمملكة المتحدة ،إذ اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات مقابل إعطائهم الغنائم من العرب،إلاّ أنّ البداية الحقيقية في تطبيق عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ،عندما اتجهت الحكومة إلى بيع المؤسسات العمومية مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات وبناء السفن.

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي الخوصصة

للدلالة على عملية التحول إلى القطاع الخاص يستعمل الباحثون العديد من المصطلحات ، كالتخصيص التخاصية ،الاستخصا ص،وكذلك الخصخصة ،كما أنّ بعض الدول تستعمل مصطلحات أخرى للدلالة على هذه العملية ،إذ يعبّر عنها مثلا في تونس بأنّها :خروج الدولة من الاقتصاد والتفويت، ويطلق عليها تعبير الرأسمالية الشعبية في شيلي وسريلانكا ،إلا أنّ اصطلاح الخوصصة من أكثر المصطلحات شيوعا في الاستخدام[2] ،ويكثر تداوله لدى الاقتصاديين الجزائريين ،وهو المصطلح الذي سنستعمله في هذه الدراسة[3] .

ولقد ظهرت تعاريف كثيرة ومختلفة الخوصصة ،سنورد بعضها فيما يلي:

- عرفها البعض بأنّها :" نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى الخاص فهي تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة ،إلى التحلل من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون ."4
- وتعرّف أيضا بأنّها:"إدارة المنشأة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص أو بتأجير خدمات إدارة محترفة تضطلع بمهمة تسيير المنشأة على هذا الطريق."
- أو هي:"تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة باستبعاد رأس المال العام، فهي عكس التأميم الذي يعني:مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة."
- كما عرفها أحد الباحثين الاقتصاديين كما يلي :"إنّ مفهوم الخوصصة يحتمل معنيين :
  - ✓ معنى اقتصادي واسع : في هذا المعنى توافق الخوصصة نمو القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وانتشار المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ معنى اقتصادي ضيق:الخوصصة بمثابة نقل قانوني لحقوق الملكيـة العامـة إلـى الملكيـة الخاصة، أو هي تحويل اقتصادي لسلطة الرقابة المنصبة على الملكية الخاصة للأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قد ورد تعريف الخوصصة في التشريع الجزائري من خـلال نـص الأمـر 95ـــ22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية من خلال المادة الأولى منه التي تنص على ما يلي:" تعني الخوصصة القيام بمعاملة أو معاملات تجارية ،تتجسد :ـــ إمّا في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها ،أو كل رأسمالها أو جـزء منـه لصـالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص ، ـــ وإمّا في تحويل تسيير مؤسسـات عموميـة إلـى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص ،وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحـدد كيفيـات تحويل التسيير وممارسته وشروطه ."

وتبعا لذلك يمكننا تعريف الخوصصة اصطلاحا أنّها : سياسة اقتصـادية تنظمهـا مجموعـة مـن الإجراءات و القوانين التي تتولى تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كلا أو جزءا ،إمّا ببيعهـا أو دمجها بشركات خاصة أو زيادة رأسمالها بأموال الخواص[5]

المطلب الثاني : خصائص الخوصصة

يورد المنادون بضرورة اللّجوء للتحوّل إلى القطاع الخاص مجموعة من الحجج التي تبيّن أنّ القطاع الخاص أكفأ بطبيعته من الدولة لإدارة مؤسسات الإنتاج والخدمات، بينما هناك من يعـارض هـذه الفكـرة، وينادي باستمرار الإدارة الحكومية في أداء دورها التنموي.

الفرع الأول: مزايا التحول إلى القطاع الخاص

من الحجج التي يقدمها المؤيدون لسياسة التحول إلى القطاع الخاص ،أنّه يمكن أن يرتب النتائج التالية :

- رفع معدل النمو الاقتصادي ومستوى الجودة في المنتجات
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة ،وتخفيض عبء الضرائب والتضخم على الجمهور .
- زيادة الادخار والاستثمار القومي ،وتخفيض الحاجة إلى الديون الخارجية .
- استيعاب التكنولوجيا الحديثة ومسايرة العالم في هذا المضمار.
- نشر ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين و المستثمرين ،مما يحقق عدالة اجتماعية أكبر واستقرار اقتصادي أفضل خاصة وأنّ عنصرا رئيسيا من عناصر عملية تحويل الملكية العامـة إلى القطاع الخاص يتمثل في تسيير امتلاك الحاملين لأسهم الشركات الحكومية التي يعملون بها[6].
- تفعيل دور المنافسة الحرة بين المشاريع المتماثلة ،وخلق روح المبادرة الفردية [7]

الفرع الثاني: عيوب التحول إلى القطاع الخاص

رغم المزايا العديدة لسياسة الخوصصة والمشار إليها أعلاه، فإنّ هناك من عارض تطبيق هذه الفكرة ،ووجّه لها النقد من خلال هذه السلبيات التي نلخصها كالآتي :

- تؤدي الخوصصة إلى فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسـيات لممارسة أعمالها دون تدخل الدولة ،مما يفرض السيطرة الأجنبية على المشروعات العامة .
- زيادة نسبة البطالة نظرا للاستغناء عن العمالة الزائدة في المشروعات المحولة إلى الخواص ،وتركيز الثروة في يد عدد قليل من الرأسماليين .

إنّ الدافع وراء التحول إلى القطاع الخاص سببه :هيمنة المؤسسات التمويلية الدولية كصـندوق القـد الدولي ،ووكالة المعونة الدولية ،والبنك الدولي للاعمار والتنمية ،إذ تفرض هذه المؤسسات شـروطا تتعلـق بالاستثمار العام ،وتحسين أداء المشروعات العامة ،وتقليص دور الدولة ،كما أنّ موافقة الدولـة علـى هـذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرامج يمكنها من الحصول على القروض ،وهذا الاتفاق المعقود ما هو من الناحية القانونية إلا وعد بالتعاقد ملزم لطرفيه.[8]

ونرى أنّ الكثير من سلبيات التحول إلى القطاع الخاص يمكن تلافيها ،بوضع نظام أو ضوابط قانونية تحدّ من هذه الآثار كإقامة قوانين تحدد نوعية المشروعات المراد تحويلها واستبعاد المشاريع الإستراتيجية ،وتحديد نوعية المشروعات التي يسمح فيها بدخول المستثمرين الأجانب ،ببيع المشاريع العامة كأسهم وليس كأصول ،ووضع حد أقصى لعدد الأسهم التي يجوز تملكها .

ونستخلص أنّ مزايا وعيوب الخوصصة كسياسة اقتصادية إنما يتعلق أساسا بالهدف الذي تسعى كل دولة لتحقيقه من وراء تطبيقها ،إذ لابدّ أن يكون الغرض هو تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والاشتراكي ليكون طريقا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية .

المبحث الثاني :صور الخوصصة ،مبرراتها والصعوبات التي تعتريها

من خلال هذا المبحث الثاني سنحاول التطرق لأهم أشكال التحول إلى القطاع الخاص ،ثمّ ندرج دوافع ومبررات اللجوء إلى هذه السياسة الاقتصادية ، وأخيرا نستعرض بعض الصعوبات التي تواجه هذه العملية وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : أشكال الخوصصة

إنّ مفهوم الخوصصة عند نشأته كان يعني :نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح يقصد به فضلا عن نقل الملكية ،نقل إدارة المشروعات إلى القطاع الخاص بواسطة عقود الإيجار و الإدارة ،أو بعبارة أخرى أصبح التحول إلى القطاع الخاص يمثل إحدى وسائل تقليص حجم القطاع العام ،ولهذا فالدراسات الاقتصادية الحديثة أشارت إلى أنّ أشكال الخوصصة تختلف تبعا لاختلاف نظرة كل دولة إلى هذه السياسة ،وانطلاقا من ذلك يمكن تقسيم هذه الصور إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

الفرع الأول :الخوصصة الصريحة : propere privatization وتشمل نقل ملكية المشروعات العامة كليا أو جزئيا وتصفيتها ،وتقليص مساهمة الدولة في رأسمال المشروعات العامة عن طريق دعمه بأموال يقدمها القطاع الخاص ،أو دمج هذه المشروعات بالشركات الخاصة و تعدّ هذه الأساليب أكثر فاعلية لكونها تمثل المفهوم القانوني للتحول إلى القطاع الخاص.

الفرع الثاني : الخوصصة الجزئية : partial privatisation وتتميز أساليب هذه المجموعة كونها لا تؤدي إلى نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ،وإنّما تقتصر على نقل إدارة هذه المشروعات للخواص ،ولذلك تسمى أيضا "خصخصة الإدارة " أو تحويل الإدارة إلى القطاع الخاص ، ومن أهم هذه الأساليب :عقود الإدارة management contrat ،وتأجير المشروعات العامة ،وعقود الامتياز ،بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة اقتصادية كانت حكرا على القطاع العام.

الفرع الثالث: الخوصصة الضمنية : implicite privatisations ومعناها إدارة المشروعات العامة وفقا للأسس التي يعمل بها القطاع الخاص ،بحيث تحتفظ الدولة بملكية وإدارة المشروعات العامة ،ومن جهة أخرى تسعى لإزالة وتبسيط القوانين التي تنظم إدارتها ،وتخفيف أو إلغاء بعض صور الرقابة الحكومية ،مع تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات المقدمة من تلك المشروعات تبعا لتكلفة الإنتاج وهذه الطرق تنطوي تحت مفهوم تتجيرالمشروعات العامة commerciali zation.[9]

ونلاحظ أنّ مفهوم التحول إلى القطاع الخاص أصبح أوسع بكثير من المفهوم التقليدي ــ نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ــ فأصبح يشكل نظرية اقتصادية كاملة تسعى لتوسيع دور القطاع الخاص على حساب تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وذلك لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص[10]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الخوصصة بين مبررات تبنيها و الصعوبات التي تعتريها

أشرنا سابقا أنّ التحول إلى القطاع الخاص من أبرز التغيرات التي اتسمت بها اقتصاديات العالم المتقدم والنامي في الآونة الأخيرة ،وهذا التغير له ما يبرره ،وفي المقابل تعتريه الكثير من التعقيدات و الصعوبات ،وهذا ما سنحاول تناوله في هذا المطلب

الفرع الأول: دوافع اللجوء إلى الخوصصة

إنّ إدارة المرافق العمومية الاقتصادية من طرف أشخاص القانون العام لم يكن فعالا ،لأنّ طبيعة هذه المرافق لا تتناسب مع طبيعة الأشخاص العامة التي تخضع لقيود إدارية تكبل نشاطها وتمنعها من ممارسة النشاط الصناعي والتجاري وفقا لمتطلبات السوق و قواعده ،وهذه الإدارة الحكومية للمرافق الاقتصادية أدت إلى العديد من الآثار السلبية نذكر منها ما يلي:

- وقوع المرافق العمومية في عجز مالي مزمن حمل الدولة على التدخل وتحمل الخسائر الناجمة عن هذه الإدارة ،مما أدى إلى زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة ،و لجوئها للاستدانة .
- تأثر الاقتصاد الكلي سلبا بنتائج الإدارة السيئة للمرافق العامة الاقتصادية من قبل الأشخاص العامة باعتبار أنّ الخسائر الناتجة عن هذه الإدارة تقلّص حجم الناتج المحلي الإجمالي ، فبدلا من أن تحقق قيما مضافة جديدة ،يتكبد الاقتصاد خسائر كبيرة لا تساهم في التنمية .[11]

ولتجنب الآثار السلبية لإدارة المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ، توجهت معظم دول العالم إلى الإدارة الخاصة للمرافق العامة الاقتصادية لتحقيق إدارة فعالة تساهم في تجنب الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة ، وتمكّن المرافق العامة من تقديم خدمات ذات جودة عالية بصورة مستمرة و منتظمة .

ويستطيع أشخاص القانون الخاص تحقيق الإدارة الفعالة للمرافق العامة الاقتصادية ، نظرا إلى تحررهم من القيود الإدارية والمالية ، واستخدامهم لأساليب مرنة تتناسب مع طبيعة النشاط الصناعي والتجاري للمرافق العامة الاقتصادية .

كما تؤدي الخوصصة إلى التخلص من الخسائر التي تثقل كاهل المرافق العامة الاقتصادية لاسيما وأنّ أشخاص القانون الخاص يتمتعون باستقلال مالي وإداري في إدارة المرافق العامة ويغطون نفقات إدارتها من المقابل المالي الذي يحصلون عليه.

الفرع الثاني: صعوبات التحول إلى القطاع الخاص

إنّ التحول من نظام اقتصادي عام إلى نظام يتسم بالمبادرة الفردية والمشروع الخاص عملية بالغة التعقيد، ويرجع ذلك إلى اعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية.

ـــ أولا ـــ من الناحية السياسية : من أهمّها ، وجود بعض القوى والفعاليات التي تعتقد أنّ مصالحها ترتبط ببقاء القطاع العام ، فالبيروقراطية لا ترحب بسياسة يترتب عليها زوال سلطانها ،كما أنّ النقابات العمالية تنظر عادة بارتياب إلى سياسة الخوصصة على أساس أنّ مصلحة الطبقة العمالية هي في بقاء القطاع العام ، وهذا طبعا خطأ كبير ، وليس أدلّ على ذلك من أنّ الاتحادات العمالية كان لها الفضل في إزالة الحزب الشيوعي من السلطة في بولندة وهنجاريا ورومانيا،وغيرها. فمصلحة الطبقة العمالية لا تتحقق إلا في ظل نظام ذو درجة عالية من الأداء الاقتصادي ممّا يكفل لها التحسن المستمر في الأجور الحقيقية ، ويضمن حقوقها المشروعة ، وعليه فإنّ تذليل العقبات السياسية التي تعترض الخوصصة يتوقف إلى حد كبير على مدى اقتناع القيادات السياسية بسلامة هذا الاتجاه وضرورته .

ـــ ثانيا ـــ من الناحية الاقتصادية : الخوصصة تصطدم ببعض الصعوبات ، فإذا كان التأميم على درجة من السهولة ومسألة قوانين تصدر بين يوم وليلة ، كما حدث في البلاد النامية في الستينات ، فإنّ التحول إلى القطاع الخاص ليس بهذه السهولة ، ومن أهم هذه الصعوبات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أين وكيف نبدأ؟ فقطاع الأعمال العام موزّع بين عدّة وزارات كالصناعة والاقتصاد والتموين والزراعة والصحة والنقل ...، ومن العبث مطالبة كل هذه الوزارات بإعداد برامج لخوصصة وحدات القطاع العام التابعة لكلّ منها ، إذ يمثّل هذا الأخير إمبراطورية في كل وزارة ، ولم نعرف في التاريخ أنّ أي إمبراطورية تنازلت مختارة عن سلطانها ،كما أنّ الخوصصة إنّما تتطلب دراية فنية لا وجود لها بين القائمين على شؤون القطاع العام ، غير أنّ هذه الصعوبات قابلة للحل متى توافرت الإرادة السياسية ،والبداية تكون بإنشاء جهاز خاص يكون مسؤولا عن إعداد برنامج للخوصصة ، ومتابعة تنفيذه ومراقبته ، واقتراح العناصر الملائمة لرفع مستوى الكفاءة فيما تبقى من وحدات القطاع العام.[12]

خاتمة

من خلال هذا البحث البسيط حاولنا التطرّق إلى بعض المفاهيم الأولية حول فكرة الخوصصة ، بحيث تناولنا : تعريف الخوصصة لغة واصطلاحا ، المزايا والعيوب التّي تتّصف بها هذه السياسة الاقتصادية ، بالإضافة إلى دوافع اللجوء إليها والصعوبات التّي تواجهها . وتمّ التوصل أخيرا إلى كون الخوصصة وسيلة لرفع كفاءة القطاع العام وليست غاية في حد ذاتها ، ومن الخطأ النظر إلى عملية التحوّل إلى القطاع الخاص بأنّها عملية نزع وحدات القطاع العام من ملكية الشعب ، بل من نتائجها توسيع قاعدة من يملكون الوحدات الإنتاجية ، ولتكون الخوصصة سبيلا للإصلاح الاقتصادي والتنمية لابدّ أن تتم في إيطار إستراتيجية منظمة تتضمن البرامج والآليات الفعالة التي تتناسب مع ظروف وواقع الدولة التي تتبنّاها .

قائمة الهوامش

[1] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية ــ حالة الجزائر ــ ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006ــ2007 ،ص63.

2 مهند إبراهيم علي فندي الجبوري ،النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص "الخصخصة"ــ دراسة مقارنة ــ ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، 20081،ص18ــ 19.

3 سيتف هانكي ،تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ،ترجمة محمد مصطفى غنيم ،ط1،دار الشروق بالتعاون مع المركز الدولي للنمو الاقتصادي ،القاهرة ،بيروت ،1990 ،ص13.

4 مهند إبراهيم علي فندي الجبوري ،المرجع السابق ،ص 21.

5-Laba komme Daniel ,Les privatisations àL'Est,12,13.

6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 48 ــ1997 ،ص95. 1ستيف هانكي ،المرجع السابق،ص6.

7 مهند إبراهيم علي فندي الجبوري ،المرجع السابق، ص26.

8 المرجع نفسه ،ص26 ــ 27.

9 مهند إبراهيم علي فندي الجبوري ،المرجع السابق ،ص35ــ36

10 مروان محي الدين القطب- طرث خصخصةالمرافق العمومية –دراسة مقارنة- ط1- منشورات الحلبي الحقوقية- بيروت-2009-ص276.

11 سعيد التجار-نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي- ط1- دار الشروق- بيروت- 1991- ص58.

12 سعيد النجار ، المرجع السابق ،ص 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب باللّغة العربية :

- ستيف هانكي ، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم.
- سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي .
- مروان محي الدين القطب ، طرق خصخصة المرافق العامة.
- مهند إبراهيم علي فندي الجبوري ، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص " الخصخصة ".

الكتب باللغة الأجنبية

- Laba Komme Daniel , Les Privatisations A L'est

المذكرات:

- خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصاد.
- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية ــ حالة الجزائر ــ ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006ــ2007، ص63

القوانين:

- الأمر رقم 95ــ 22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل 26 غشت سنة 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .
- الجريدة الرسمية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد48،1997،ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com